عقب الانتفاضات التي تشهدها المنطقة

وزارة الهجرة: تزايد أعداد نزوح العراقيين في الداخل والخارج

متابعة/ المدى

أكدت وزارة الهجرة والمهجرين تزايد أعداد العوائل العائدة من النزوح والهجرة القسرية داخل العراق وخارجه، إذ وصل عددها بحسب أحدث إحصائية (٨٩،٤٩٠) عائلة.

الوكيل الأقدم لوزارة الهجرة والمهجرين القاضي اصغر الموسوي أكد لإذاعة العراق الحر أن الأعداد التي أعلنت عنها الوزارة تشمل فقط العوائل المسجلة لديها، لافتا إلى أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد إجراء مسوحات دقيقة لمعرفة أعداد العوائل النازحة والمهجرة داخل العراق.

الموسوي أكد أن ١٥٦ ألف عائلة مازالت مهجرة، وأعلن عن وجود مشروع طموح لمعالجة ملف النزوح قريبا.

وزارة الهجرة والمهجرين أوضحت في بيان لها صدر الثلاثاء، أن محافظة بغداد جاءت بالمرتبة الأولى في عدد العوائل العائدة من النزوح الخارجي تلتها محافظة ديالى في المرتبة الثانية في عدد عائديها من النزوح الداخلي. وجاءت محافظة البصرة بالمرتبة الأولى في عدد العائدين من المهاجرين تلتها محافظة ميسان بالمرتبة الثانية.

ويؤكد القاضي اصغر الموسوي أن عودة النازحين والمهجرين كانت قليلة جدا في محافظة نينوى.

الموسوي يعزو تزايد أعداد العوائل العائدة إلى مناطقها الأصلية إلى جملة من العوامل والمعطيات في مقدمتها تحسن الوضع الأمني وبرامج الدعم والتشجيع التي تتبناها الوزارة، لافتا إلى سعي الوزارة لزيادة المنحة المالية المقدمة للعوائل العائدة من مليون إلى ثلاثة ملايين دينار.

وكانت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية قد أطلقت في عام ٢٠٠٨ مشروع تشجيع النازحين والمهجرين على العودة إلى مناطقهم، وبدأت بتطبيقه في عدد من المحافظات. ويتضمن المشروع برامج مختلفة للاندماج وتوفير فرص عمل وتعليم وتدريب العاطلين على مهنة أو حرفة وتقديم قروض صغيرة.

اصغر الموسوي الوكيل الأقدم لوزارة الهجرة والمهجرين أكد أن ميزانية الوزارة لا تلبي الطموح، رغم حصولها على زيادة مقدارها ١٠٠ مليار دينار هذا العام. ويرى الموسوي أن ملف النزوح لا يخص وزارة الهجرة والمهجرين بل هو ملف الدولة بكافة مؤسساتها.

ملف المهجرين والنازحين يلقى اهتماما دوليا، وخاصة من قبل المنظمات الإنسانية التي أعربت عن قلقها من أوضاع اللاجئين العراقيين في دول الجوار وخاصة في سوريا وعمان، وبحسب إحصائيات المفوضية السامية للاجئين فان عدد اللاجئين العراقيين في دول الأردن وسوريا ولبنان المسجلين لدى المفوضية بلغ مئة وستة وتسعين ألف لاجئ.

كما توجد جالية عراقية في اليمن وليبيا وتونس ومصر، وقد دفعت الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها هذه الدول على خلفية التظاهرات الاحتجاجية،العراقيين إلى التفكير بالعودة، وتعمل الوزارة على تأمين عودة هؤلاء. وقد عاد بالفعل أكثر من ٣٥٠ عراقيا من ليبيا في الأيام القليلة الماضية بحسب تأكيدات وزارة الهجرة العراقية.

وكانت وزارة الهجرة والمهجرين قد أكدت أنها ستعمل بالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية على فتح مكاتب خاصة لها في دول عربية وأجنبية لمساعدة اللاجئين ودعمهم، إلا أن اصغر الموسوي الوكيل الأقدم للوزارة يؤكد وجود مشاكل تعيق تنفيذ هذا المشروع.

وكانت وزارة الهجرة والمهجرين قد ذكرت في وقت سابق أن خطط الحكومة العراقية الخاصة بالنازحين والعائدين قد لا تنفذ بصورة كاملة هذا العام بسبب نقص التمويل.

وأخبر الموسوي شبكة الأنباء الإنسانية في وقت سابق قائلاً: "لقد قمنا بإنشاء الكثير من المشروعات الكبيرة هذا العام ولكن الوزارة- طبقاً للموازنة المخصصة- قد لا تكون قادرة على تنفيذ التزاماتها".

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت في كانون الثاني عن خطط لمعالجة النزوح الداخلي ومراقبة أوضاع اللاجئين العراقيين في الخارج ومساعدتهم. كما سعت إلى تشجيع النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية وعدم البقاء في المناطق التي انتهى بهم المطاف فيها أو مساعدتهم على الانتقال إلى منطقة جديدة.

وقد قامت الحكومة أيضاً بإنشاء"مراكز المساعدة على العودة"في بغداد وقدمت حزمة من المساعدات المالية بلغت ٨٥٠ دولاراً وتعويض عن قيمة إيجار لمدة ستة أشهر للمسجلين من النازحين.

وقال الموسوي: "لدينا خطط لمعالجة النزوح الداخلي ومساعدة العائدين وتشجيع العاملين في الخارج الذين فروا من العنف على العودة وخاصة الأطباء والمدرسين. ولكن كل هذه الخطط بحاجة إلى المال وما لدينا ليس كافياً".

وطبقاً لما ذكره وولتر كالين، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق النازحين، فإن حجم التهجير القسري تاريخه في العراق خلق موقفاً معقداً يحتاج إلى"ستراتيجية شاملة"لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة وقضايا حقوق الإنسان للمجتمعات المتضررة من النزوح وإيجاد الحلول الدائمة لها.

وقال كالين في تقرير صدر في ١٦ شباط:"لقد عانى العراق موجات عديدة من النزوح الداخلي طوال ماضيه القريب نتيجة للنزاع والعنف الطائفي والانتقالات القسرية للسكان المرتبطة بسياسات النظام السابق- فما يقدر بـ ١,٥٥ مليون شخص لا زالوا نازحين منذ عام ٢٠٠٦".

وأضاف التقرير أن"هذا الموقف تفاقم بسبب التدهور الملحوظ للبنية التحتية الأساسية والخدمات في جميع أنحاء البلاد ونقص موارد الرزق والفرص الاقتصادية وغياب الأمن المستمر والانقسامات الطائفية والعجز الخطير في مجال الإدارة وحكم القانون وقدرة الأجهزة الحكومية".

وأفاد مركز الدراسات الدولية والستراتيجية في واشنطن أن النازحين واللاجئين العراقيين غير راغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب استمرار تهديدات العنف الحقيقية أو المتصورة: فقد تعرضت منازلهم للدمار أو الاحتلال من قبل آخرين، بالإضافة إلى افتقارهم لفرص التوظيف والحصول على الخدمات الأساسية.

ترحيب مشروط بدعوة انضمام العراق إلى دول مجلس التعاون الخليجي

بغداد/ آكانيوز

أبدت لجنة العلاقات الخارجية النيابية، الخميس، ترحيبها بدعوة انضمام العراق الى دول مجلس التعاون الخليجي واصفة الدعوة بـ"المتأخرة"، فيما أشترط مقرب من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي انضمام العراق الى التعاون الخليجي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية

وكان رئيس وزراء البحرين الامير خليفة بن سلمان آل خليفة قد دعا قبل يومين في مقابلة صحفية الى عودة العراق الى منظومة العمل الخليجي وذلك في اطار التحضيرات لانعقاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في العاصمة الاماراتية ابوظبي في السادس والسابع من هذا الشهر، عادا عودة العراق القوي الى منظومة العمل الخليجي والعربي سيزيدها قوة.حسب قوله

وقالت عضو لجنة العلاقات الخارجية النيابية جالة النفطجي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز)، إن"دول مجلس التعاون الخليجي كان مفترضا عليها دعوة العراق للانضمام اليها بعد التغييرات السياسية التي طرأت عليه بعد عام ٢٠٠٣"، مبينة أن"الدعوة لانضمام العراق لهذه الدول مهمة لكنها متأخرة"

وأوضحت النفطجي وهي عضو في القائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي ان"انضمام العراق لدول مجلس التعاون الخليجي سيعود بالنفع على دول المنطقة التي تشهد توترات سياسية وأمنية وسيكون عنصر توازن وفقا لمايمر به من استقرار سياسي"

وأضافت النفطجي أن"مصلحة العراق هو الانضمام الى دول مجلس التعاون الخليجي كونه سيعود بالنفع اقتصاديا وعلى مستوى العلاقات العربية"، مستدركة بالقول"لكن الدخول مع هذه الدول باتفاق بما يسمى قوات درع الجزيرة سابق لاوانه"

وبينت أن"البنية الامنية للعراق لاتتيح له الدخول باتفاق أمني مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن انضمامه الى قوات درع الجزيرة

بدوره ابدى مقرب من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ترحيبه بدعوة انضمام العراق الى دول مجلس التعاون الخليجي شرط عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء. في اشارة الى دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين لردع المتظاهرين هناك.

وقال سلمان الموسوي لـ(آكانيوز)، إن"العراق يرحب بكل خطوة من شأنها تقوية الترابط بين الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي"، مشيرا الى أن"العراق يعد واحدا من البلدان التي تشهد حاليا استقرارا سياسيا بعد تطبيق مبادئ الديمقراطية".

وأوضح الموسوي أن"العراق يأمل ان تكون هناك علاقات عربية مبنية على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، لافتا الى أن"العراق أشر على أن مايحصل في البحرين هو تدخل خارجي في شأن داخلي".

واضاف الموسوي أن"قوات درع الجزيرة تأسست للدفاع عن بلدان مجلس التعاون الخليجي من الاعتداءات الخارجية"، لافتا الى أن"تدخلها في شأن داخلي هو مخالف لقانون تأسيسها".

وتضم قوات درع الجزيرة دول مجلس التعاون الخليجي الست السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت وعمان، وقد تم تأسيسها عام ١٩٨٦، في أعقاب اجتياح القوات الإيرانية لمنطقة الفاو العراقية، إبان حرب الخليج الاولى.

نواب: لا نزال تابعين لضغوط رؤساء الكتل السياسية

بغداد/ متابعة المدى

يرى مراقبون للشأن العراقي ان التظاهرات وضغط الشارع على البرلمان لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية تمثل فرصة للنواب للتخلص من قيود سيطرة رؤساء الكتل على القرارات النيابية، ولعب دور اكبر، كما هو موجود في الأنظمة النيابية في بلدان متقدمة. وهناك من النواب انفسهم من يرى صعوبة تحقيق ذلك على الأقل في الدورة الحالية.

وقالت عضو الكتلة العراقية وحدة الجميلي ان"الخطأ الكبير في سيطرة رؤساء الكتل على نوابهم يعود إلى أسباب مختلفة منها غياب قانون الأحزاب واعتماد قانون انتخابي عقيم يسمح للنواب الصعود بأصوات زعماء كتلهم، ما يجعلهم مرتبطين بهم ارتباطا مباشرا".

وأضافت الجميلي في تصريح صحفي انه"من الصعب جدا في هذه الدورة ان يستطيع نائب التخلص من سيطرة قائد الكتلة فمن يشذ عن قائمته لا يجد من يحتضنه ويتبناه. وهذا قد يؤدي إلى حرمانه من الترشح في انتخابات أخرى".

وتابعت الجميلي ان"النواب غير مستعدين للتنازل والتغريد خارج السرب بسبب المنافع الشخصية، وان الارتباط الوثيق بين قائد الكتلة والنائب يعود صعود الثاني بأصوات الأول ما يبقيه ظلا له ولقراراته".

ووصفت الجميلي هذه الظاهرة"بالخطأ الكبير الذي يعرقل العمل النيابي، ما يجعل مجلس النواب أمام مسؤولية إصلاح النظام الانتخابي كأولوية في الحملة الإصلاحية المنتظرة".

واستدركت الجميلي قائلة انه"يجب ان نصل إلى مرحلة يكون النائب فيها هو من يفوز بالأصوات كاملة ويأتي بمشروع متكامل ويتخلص من أعباء الفوز بأصوات غيره".

من جانبه قال المختص في الشأن العراقي ماجد الحسني ان"هذه المرحلة شهدت محاولات من النواب من اجل تنفيذ دورهم بالكامل بعيدا عن إملاءات زعماء كتلهم".

وأضاف الحسني في تصريح صحفي ان"إقرار الموازنة ببنود تحاكي رغبات الشارع العراقي ورفض إضافة نائب رابع لرئيس الجمهورية تعد مؤشرات على إمكانية ان نرى برلمانا قويا لا يخضع للرغبات السياسية".

ولفت الحسني إلى ان"الحالة التي سيطرت في السابق والتي تتمثل بشعور النائب بانه تابع للقائد السياسي بدأت تتلاشى تدريجيا خاصة مع التحول من القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة في الانتخابات، وهذا يعني ان البرلمان حقق تقدما بهذا الجانب".

واعتبر الحسني ان"ضغط الشارع العراقي وضع النواب أمام المسؤولية في اتخاذ الدور الحقيقي كبرلمانيين منتخبين".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود قد قال في وقت سابق ان"الضغط الشعبي كان له تأثير مباشر على السياسيين ورؤساء الكتل السياسية وهذا اسهم في تحرر النواب من سطوة زعماء الكتل".

وأضاف الصيهود ان"النواب بدأوا يتحررون من سيطرة رؤساء الكتل ويستجيبون لما يريد الشارع، والدليل على ذلك رفض مشروع إضافة نائب رابع لرئيس الجمهورية باعتباره خطوة تسهم في هدر المال العام، كما تجسد في ما خرجت به موازنة ٢٠١١ من قرارات مهمة".

في المقابل قال عضو التحالف الكردستاني محمود عثمان ان"قلة المستقلين في مجلس النواب وارتفاع ظاهرة التقسيم الحزبي سببان رئيسان في ضعف دور النائب".

وأضاف عثمان في تصريحات صحفية"ان"الانتماء الحزبي هو السبب فنحن نرى المستقلين في مجلس النواب يستطيعون التعبير عن آرائهم عكس الحزبيين الذين دائما ما يكونون أشبه بالموظفين لدى زعماء كتلهم".

وصف عثمان هذه الحالة"بالطبيعية لان رئيس الكتلة هو من وضع النائب بقائمته وفسح له المجال بإشراكه بالانتخابات"، مشيرا إلى ان"حل هذه الظاهرة يتطلب اعتماد الترشيح الفردي للبرلمان بدلا من نظام القوائم حتى يتسنى للناخب اختيار نائبه بنفسه دون عوامل اخرى وبذلك سيكون النائب قويا لا يتبع أحدا.

خبراء: شباب الانترنت هم الأكثر ذكاءً

مخاوف من قيام السياسيين باستخدام الفيسبوك لتوسيع أجنداتهم

متابعة/ المدى

شجع الارتفاع الصاروخي في اعداد مستخدمي موقع فيسبوك في العراق، خلال السنتين الماضيتين، الناشطين الاجتماعيين العراقيين على استخدام هذا الشبكة الاجتماعية لحشد التأييد، وفتح خطوط اتصال بين الناخبين العراقيين والنواب في البرلمان.

لكن ثمة مخاوف من ان يقوم السياسيون باستخدام الشبكات الاجتماعية العملاقة، لتوسيع أجنداتهم الخاصة فقط، بدلا من الاستماع الى هموم المواطنين، وتكون النتيجة بالتالي توسيع الانقسامات في المجتمع المدني، بدلا من تجسيرها.

ومع تمكن منظمي الاحتجاجات المحبطين من الوصول الى شريحة متنامية من شباب الانترنت الاكثر ذكاء واحباطا،، فان الخبراء يحذرون من أن مثل تلك الاحتجاجات التي أسفرت عن مقتل ١٦ في أواخر شباط الماضي، والتي جرى تنظيمها على الانترنت، يمكن ان تتصاعد. ومن المعروف ان النسخة العربية لفيسبوك، التي تم اطلاقها على الانترنت في آذار ٢٠٠٩ جذبت بحدود ٤٠٠ عراقي فقط في شهرها الاول، وفقا لما تقوله مجموعة المراقبة المستقلة داخل فيسبوك. ومع حلول شهر آب، وبسبب (اللغط) حول الانتخابات التي جرت في آذار من العام الماضي، فان الرقم الرسمي قفز الى ٢٧٠ ألفا و٥٦٠ مستخدما.

ويقول حيدر فاضل؛ المستشار في التواصل الاجتماعي المقيم في العراق، ان العدد قد فاق الضعف ووصل الى نحو ٦٥٠ ألفا، ما أجبر السياسيين على الانخراط في هذا التحرك ايضا.ويعتقد المستشار حيدر أن «السياسيين العراقيين لا يحبون الناشطين على الانترنت وعلى فيسبوك، بل إن رئيس الوزراء نوري المالكي وصف مواقع الشبكة بانها سلة قمامة.

لكن السياسيين اكتشفوا مؤخرا مقدار اهمية نشاطات الانترنت والمواقع الالكترونية».

وكنتيجة لذلك «ولأنهم لا يتمكنون من الذهاب الى الشارع ورؤية الناس بصورة مباشرة، بسبب المخاوف الامنية، ولأن التظاهرات يجري التحشيد لها عبر فيسبوك، فيجب عليهم ان يستخدموه لمعرفة مطالب المتظاهرين».

واختراق الإنترنت في العراق يُعدّ من بين النسب الأوطأ في الشرق الأوسط؛ انه يصل الى اكثر بقليل من ١ في المئة من السكان. لكن كل شخص في هذه المجموعة تقريبا، يستخدم فيسبوك حسب الارقام التي تبين ان ٠,٩ في المئة من السكان، يدخلون تلك الشبكة الإجتماعية.

ورسمت احتجاجات «أيام الغضب» الاخيرة في العراق، صورة معبرة عن الشبكات الاجتماعية في البلاد، مع استخدام الناشطين لفيسبوك في تحشيد آلاف المحتجين.

وتجمعت جماهير المواطنين المحبطين عند جسر يوصل بين ساحةَ التحرير والمنطقة الخضراء، حيث يقع البرلمان الوطني وسفارة الولايات المتحدة. وقام المواطنون برمي الأحجار والأحذية والقناني البلاستيكية باتجاه الجنود وقوات مكافحة الشغب، في محاولة لايصال اصواتهم الى السياسيين الذين لا يعيرونهم أذنا صاغية، كما يعتقدون.

ويقول الخبير السياسي الناصر دريد ان التظاهرات في العراق لا تهدف الى اسقاط الحكومة، على خلاف بقية الاضطرابات التي تهز الشرق الاوسط، وانها قد تكون تحذيرا لاولئك الذين في سدة الحكم، من ان البطالة وتدني مستوى الخدمات والفساد لا يمكن تحمّلها الى الابد.

ويفيد دريد أن استخدام النواب المستمر لفيسبوك، كاداة علاقات عامة بدل استخدامه كوسيلة اتصال، سيزيد في احباط الناس، لافتا إلى أن «السياسيين يستخدمون فيسبوك جزئيا كوسيلة دعائية، ويستخدمونه في جانب اخر في تعقب حركات الإحتجاج الخطرة في الشرق الأوسط. والقضية الرَئيسة انهم يذهبون لفيسبوك او تويتر لمتابعة شكاوى الناس، ويصورون انفسهم كما لو كانوا يعالجون المشاكل، لكنهم بعدها لا يقومون بشي». ويواصل أن النواب لا يحتاجون الى فيسبوك اصلا لمعرفة احتياجات الناخبين «في وقت تكون المشاكل التي يواجهها الناس ظاهرة للعيان كل يوم».

الصحفي عباس حياوي يرى أن «ليس كل فرد يرغب بعرض المشاكل علينا. وبعض السياسيين وببساطة يقومون بحذف التعليقات السلبية المُرسلة الى صفحاتهم»، مضيفا «نلاحظ ان اعدادا كبيرة من الناس يزورون صفحات اولئك السياسيين، ويكتبون تعليقات حول المشاكل التي يواجهونها ويقولون ما يريدون».

ويعرب حياوي عن اعتقاده بأنه «لا توجد ردود حقيقية من المسؤولين. يقولون انهم سيهتمون بالأمر، ويقولون: حسنا اعطنا الرسالة وسنهتم بالموضوع، وبعدها لا يقومون باي اجراء، بل إن الكثير من التعليقات يتم حذفها».

أما اياد مصطفى؛ المستشار في الشبكات الاجتماعية في مصر والعراق، فيشير إلى أن الاحتجاجات الأخيرة في العراق، التي كانت عبر الانترنت او غيره، شملت كل المجموعات الدينية بدلاً من الانقسام وفق الخطوط الطائفية، وهو ما يحدث معظم الاحيان في البلاد، موضحا أن السياسيين العراقيين الذين يراهم على تويتر، لا يكادون يتابعون اي شخص إلا ما ندر، ما يفيد انهم غير مهتمين بالتفاعل مع الناخبين.

ويذهب مصطفى إلى أن «هناك القليل من تنظيم العرض بشكل ذكي، في استخدام الشبكات الاجتماعية»، مشددا على أنه فيما يصبح العراقيون أكثر نشاطا على فيسبوك، فإن السياسيين قليلا ما يستخدمونه للرد على الشكاوى، أو طلبات تحسين الطريقة التي يتم استخدام الموقع فيها.

ويتابغ «مقدار النقاش المتواصل على الانترنت، حول الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والمياه والمجاري، والتي هي كما تعرف الاكثر اهمية، امر مدهش. وهذا ما يحرك حركة الاحتجاج على الانترنت على الاقل. وهو يحدث في الشوارع ايضا. لكني وحسب معرفتي، فان الاحتجاجات في الشوارع بدأت بالتضاؤل قليلا، لكن بالمقابل فإن فيسبوك يصبح بمرور الوقت، اداة للتعبئة والحوار بشكل متزايد».

ويخلص المدون فاضل إلى أن افتتاح قنوات للتواصل بين السياسيين وافراد المجتمع المحبطين هو امر جيد بشكل عام، وعلى النواب ان يعملوا بجدية اكبر للتواصل مع الناخبين، وليس مع النخبة التي تدخل الانترنت فقط.

ويختم بالقول «إنها ظاهرة جيدة ان يستخدم السياسيون فيسبوك، لكني اعتقد انه ليس كافيا لحل مشاكل العراق. وعلينا ان نعرف أن ٦٥٠ الف عراقي انضموا إلى فيسبوك، منهم ١٠٠ الف ناشط فقط. وهذا معناه ان السياسيين لا يتواصلون مع العراقيين؛ البالغ تعداداهم ٣٠ مليون نسمة».